

التسميات الموضعية أو الطوبونيميا بوصفها ذاكرة: ترجمة أسماء الأماكن بين العربية والأمازيغية والفرنسية

Toponymy as Memory: Translating Place Names Across Arabic, Amazigh, and French

خيرة موحوش

Kheira MOUHAOUCHE

جامعة أحمد بن بلة وهران 1 - وهران (الجزائر) mouhaouche.kheira@edu.univ-oran1.dz

تاريخ النشر: 2026/08/31

تاريخ القبول: 2026/07/13

تاريخ الاستلام: 2026/05/15

ملخص:

تتعامل الدراسة مع الطوبونيميا في الجزائر بوصفها أرشيفًا حيًا للذاكرة الجماعية ومجالًا لإعادة تشكيل الهوية. وتفترض أن ترجمة أسماء الأماكن بين العربية والأمازيغية والفرنسية قد تُفضي إلى فقدٍ دلالي وتشويهٍ صوتي وإزاحةٍ تاريخية ما لم تُضبط بمعايير واضحة تراعي التوازن بين الاسم الذاتي (endonym) والاسم الغيري (exonym). بالاستناد إلى عينة تمثّل الساحل والداخل والجنوب، يوحد البحث بين مصادر رسمية وتاريخية ولافتات معاصرة وتداول شفهي، ويقارن بين اللغات ويحلّل تمثيل الفونيمات الأمازيغية، ويقترح مصفوفة قرارات بين التعريب الدلالي والنقل الصوتي، مع اختبار قابلية القراءة محليًا. توصي الدراسة بتقييس مبادئ UNGEGN وإظهارًا ثنائيًا أو ثلاثيًا يحفظ طبقات الاسم ويضمن وضوح الاستخدام.

كلمات مفتاحية: طوبونيميا، أسماء الأماكن، ذاكرة المكان، الهوية اللغوية، الاسم الذاتي.

Abstract:

This study approaches Algerian toponyms as a living archive of collective memory and a site where identity is (re)configured. It argues that translating place names across Arabic, Amazigh, and French risks semantic loss, phonetic distortion, and historical displacement unless guided by clear standards balancing endonyms and exonyms. Using a tri-region sample (coast, interior, Sahara), the research integrates official and colonial maps, contemporary signage, and oral usage; conducts cross-lingual toponymic matching; analyzes Amazigh phoneme rendering; and proposes a decision matrix between semantic translation and transliteration, validated through local readability testing. The study recommends UNGEGN-informed standardization and bi/trilingual public display that preserves layered name histories while ensuring usability for residents and institutions.

Keywords: Toponymy, Place names, Memory of place, Linguistic identity, Endonym.

المؤلف المرسل: موحوش خيرة، الإيميل: mouhaouche.kheira@edu.univ-oran1.dz

1. مقدمة:

تُعَدُّ التسميات الموضعية (الطوبونيميا) مستودعًا حيويًا لذاكرة الجماعات وخبراتها التاريخية؛ إذ تحتزن أسماء الأماكن طبقات لغوية وثقافية متراكبة؛ تمتد من الجذور الأمازيغية والطبقات العربية إلى التثبيتات الاستعمارية الفرنسية، وتعكس جزءًا أصيلاً من سلوك الإنسان تجاه بيئته، ومن ثمّ يمكننا القول أنّ تسمية المكان ليست مجرد إشارة محايدة أو علامة للتعريف، وإنما فعلٌ إنساني يمنح الفضاء هويّةً ويساعد المحليين على تثبيت أحداثهم وذكرياتهم وربطها بجغرافية ملموسة. ويكشف تاريخ الجزائر بما ينطوي عليه من ثراء لغوي وتنوّع ثقافي وذاكرة استعمارية مركّبة، أنّ أسماء الأماكن تمثل سجلاً ينبض بالهوية والسلطة وتحوّلات الذاكرة.

تُظهر الخبرة الترجمة أنّ نقل أسماء الأماكن سواءً عبر التعريب الدلالي أو النقل الصوتي، إذا غاب عنه إطارٌ معياري واضح؛ قد يفضي إلى ضياع جزء من الحمولة المعنوية أو إلى تشويه فونيمي، أو حتى إلى إزاحة دلالات تاريخية استقرت في الوعي الجمعي لأمد طويل. وفي الجزائر أُعيد تشكيل التسميات بعد الاستقلال ضمن سياسات تعريب الفضاء العام وتعزيز العربية، مع استمرار الفرنسية كلغة وسيطة في الإدارة والتعليم، وبقاء الأمازيغية في موقع هامشي نسبياً إلى حين الاعتراف بها لغةً وطنية سنة 2002 ثم لغةً رسمية سنة 2016. وضمن هذا المشهد التعددي تتجاوز تسميات عربية وأمازيغية وفرنسية، وتتداخل أحياناً تحت تأثير الترجمة والسياسات اللغوية، بما يجعل الطوبونيميا مرآة للذاكرة الجماعية ولمسارات التحول الاجتماعي والسياسي.

انطلاقاً من هذا المعطى؛ نتناول في هذا البحث الطوبونيميا الجزائرية بوصفها فضاءً لإعادة تشكّل الهوية وتثبيت الذاكرة، ونقترح مقاربةً عملية لبناء استراتيجية ترجمة تُوازن بين الاسم الذاتي (endonym) والاسم الغيري (exonym)، مع صون تعددية الطبقات الإسمية ومساراتها التاريخية، بما يحقق الدقة العلمية ويضمن قابلية الاستخدام العملي في الفضاء العام.

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة التسميات الموضعية في الجزائر بوصفها حوامل لذاكرة ثقافية مركبة، واستقصاء كيفية تمثيلها وترجمتها بين العربية والأمازيغية والفرنسية، وتستند إلى إطار نظري في علم أسماء الأماكن (Toponymy) وإلى معايير تقييس دولية لحفظ الأسماء وترجمتها، كما تعتمد على متنٍ (corpus) مُنتقى من التسميات لرصد استراتيجيات النقل الصوتي والتعريب والتغيّر اللغوي عبر الزمن. والإشكالية التي نطرحها ونحاول الإجابة عنها: كيف يمكن ترجمة أسماء الأماكن في السياق الجزائري ترجمةً تحفظ الطبقات التاريخية واللغوية للاسم وتضمن في الوقت نفسه قابلية القراءة والاستعمال العام، في ظلّ تحديات التعريب والأمرغة وإرث الكولونيالية وتعدّد الممارسات المؤسسية؟ وإلى أي مدى تعكس هذه الأسماء المترجمة الذاكرة الجمعية والهوية وتقاوم محاولات التحريف؟ وما الطرائق المقترحة لتوحيد الترجمة وحماية الأسماء التراثية؟

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في التعامل مع الأسماء -بوصفها عنصراً من التراث الثقافي غير المادي- كمرآة عاكسة للهوية الجماعية؛ وفي سدّ الفجوة بين دراسات الترجمة والطوبونيميا والسياسات اللغوية في الجزائر؛ وتقديم أساسٍ معياريٍّ عمليٍّ يُعين على توحيد الأسماء وإظهارها ثنائياً أو ثلاثياً دون محوٍ لطبقاتها، بالإضافة إلى اقتراح مصفوفة قراراتٍ ترجميةٍ توازن بين التعريب الدلالي والنقل الصوتي بما يحدّ من الفقد الدلالي والتشويه الفونيمي والإزاحة التاريخية.

2. الطوبونيميا والهوية الثقافية:

يُعرّف علم الطوبونيميا (Toponymie) بأنه حقلٌ معرفيٌّ يُعنى بدراسة أسماء الأماكن من حيث أصولها ومعانيها ووظائفها في الفضاء الاجتماعي، تؤدي هذه الأسماء أدواراً متعددة من حيث أنها تُحدّد الموقع وتُميّز الأماكن بعضها عن بعض وتصف خصائصها الطبيعية أو العمرانية، وتُخلّد أحداثاً أو شخصيات وأحياناً قديسين وأولياء صالحين، كما تُشير إلى علاقات الملكية والسيادة على المجال الجغرافي، وتتبع مسارات تحولها عبر العصور أو ضمن مراحل تاريخية محددة. كما يهتم هذا الحقل بتحديد ما تنطوي عليه الأسماء من قيمة تراثية وفكرية، ورصد ملامح التبدّل التي تطرأ على أنساقها اللغوية بفعل التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية. (البركة، 2012، صفحة 14). وبذلك تمنح التسمية المكانَ هويةً مستقرة تتجذر في الذاكرة الجمعية، وتعمل وسيطاً لنقل المعارف التاريخية والثقافية بين الأجيال. أما في السياق الجزائري؛ فتُظهر دراساتٌ فرنسية في الطوبونيميا أن تسمية المكان هي أداة للهيمنة الرمزية على الأرض بقدر ما هي مرآة لبنيتها الجغرافية واللغوية والإثنية، فخرائط الأسماء الجزائرية تزخر بأنثروبونيميا (أسماء أشخاص وأسر)، وبآثار الذاكرة الدينية ومؤسسات بيئية وشكلية تصف تضاريس الموضع ومناخه واستعماله (Margouma, 2008). هكذا تتجاوز التسمية الموضعية في الجزائر الدلالة المكانية؛ إلى بناء سرديّة عن المكان وقاطنيه.

يرى كلود ليفي-ستروس (Lévi-Strauss) أن للتسمية ثلاث وظائف مركزية، وهي التمييز والتصنيف وإضفاء المعنى. وينطلق هذا التصور من قدرة الاسم على الارتباط بسلسلة من الانتماءات المتداخلة والمتعددة (زونابند، 2006، صفحة 78)، حيث تؤدي كل دلالة انتمائية وظيفة محددة في بناء هوية الجماعة وترسيم حدودها الرمزية. فالتسمية الواقعية هي ممارسة اجتماعية تُنتج الهوية من خلال ربط الاسم بشبكة انتماءات تحدد موقع الفرد داخل الجماعة.

من جهة أخرى تُقرّ منظومة الأمم المتحدة بأنّ أسماء الأماكن جزءٌ أصيل من التراث الثقافي غير المادي، وأنها تحمل ذاكرة الأماكن والجماعات وتُجسّد تنوّعها اللغوي والتاريخي. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، شدّدت لجنة خبراء الأسماء الجغرافية (UNGEGN) على ضرورة صون التسميات الموضعية من حيث أنها موارد ثقافية قد تُهدّد بالاندثار، ودعت إلى رفع الوعي بأهميتها وإدماجها في سياسات التقييس والإظهار العام (UN Group of Experts on Geographical Names, 2024, p. 3).

كما تُظهر وثائق التدريب المرتبطة بالأسماء التراثية أنّ مفهوم التراث الثقافي يتجاوز العناصر المادية ليشمل الفنون الشعبية واللغات والمعارف المحلية، بالإضافة إلى أنماط التسمية المتوارثة بوصفها حوامل للذاكرة الجماعية. وفي هذا الإطار،

أنشئت مجموعات عمل متخصصة تُعنى بالأسماء ذات القيمة التراثية وبسبل صونها، مع التأكيد على تعزيز حضور لغات السكان الأصليين والأقليات. (Woodman, 2014, p. 17) وهذا ما يدعم أحقية الأسماء الأمازيغية والعربية في الجزائر ومشروعيتها في التثبيت والحفظ، ضمن منظومة مؤسسية رسمية تراعي طبقات الاسم، وتوازن بين احترام أصوله وتاريخيته وبين قابليته للتداول في السياق المعاصر.

3. الترجمة والكتابة المعيارية لأسماء الأماكن:

تمثل ترجمة الأسماء الجغرافية إشكالاً دقيقاً لما تنطوي عليه من بنية مزدوجة تتجلى في «العنصر النوعي» (Generic) الذي يصف طبيعة المعلم كالجبل أو الوادي، و«العنصر الخاص» (Specific) الذي يعين الاسم بعينه. وتذهب إرشادات برنامج اللغة الكندي إلى أنّ الأصل في المعالجة الترجمة، هو نقل العنصر النوعي إلى لغة المتلقي حفاظاً على الدلالة الوظيفية، مع الإبقاء على العنصر الخاص دون ترجمة صوتاً لهوية المكان واستمرارية إحالاته الثقافية والتاريخية. ومع ذلك تُشير الإرشادات إلى مجموعة من الحالات الاستثنائية التي يُستحسن فيها الخروج عن القاعدة العامة، ويكون ذلك عندما لا يعبر العنصر النوعي فعلياً عن طبيعة المعلم، أو حين يرد بوصفه مصطلحاً نادر التداول أو لفظاً مُقتَرَضاً، أو إذا حالت أدوات الربط بين العنصرين دون نقل واضح وأفضت إلى التباس في اللغة الهدف، بالإضافة إلى العنصر النوعي الذي يبدأ بأداة تعريف بما يربك البنية التركيبية عند الترجمة. وزيادة على ما سبق فإنّ الصفات المتصلة بالعنصر النوعي قابلة للترجمة لكونها تُتم توصيف المعلم وتُسهم في إيضاح دلالاته، بينما يُستحسن الإبقاء على الصفات الملحقة بالعنصر الخاص دون ترجمة، باعتبارها جزءاً لا ينفصل عن هوية الاسم وخصوصيته المرجعية. وبهذه المقاربة يتحقق قدرٌ من التوازن بين ضمان الوضوح التداولي في اللغة المستقبلة من جهة، وصون الذاكرة الإسمية وما تحتزنه من مرجعيات تاريخية وثقافية من جهة أخرى. (Translation Bureau, 2025).

تتعاضد إشكالات الترجمة والتقييس في حالة الأسماء العربية والأمازيغية، وذلك بفعل تبائن أنظمة الكتابة وتعددها، فالأمازيغية الحديثة تُستعمل اليوم بثلاثة منظومات؛ وهي الحرف العربي والحرف اللاتيني وتيفيناغ، وما ينجم عن التحويل المتبادل بينها عند تمثيل الألفاظ العربية بتيفيناغ أو العكس، هو قدرٌ من اللاتساق الإملائي الذي يعود إلى اختلاف الجرد الفونيمي والقواعد الإملائية بين الأنظمة. ويزداد المشهد تعقيداً عند التمثيل الروماني للأسماء العربية بسبب ظاهرة اندماج أداة التعريف «ال» في البنية الصوتية أو الإملائية للاسم (مثل: El, Ech)، وما يترتب على ذلك من تفاوت في أشكال الكتابة عبر الخرائط والوثائق. كما تظهر أسماء هجينة تتجاوز فيها طبقات لغوية مختلفة –مثل Grand Erg Occidental التي تمزج الفرنسية مع العربية– وهي تستدعي سياسةً صريحة لتوحيد الاختبارات الكتابية والترجمة، تُحدّد متى يُحتفظ بالاسم الذاتي ومتى يُرادف بالاسم الغيري، وكيف تُضبط معايير النقل الصوتي مقابل الترجمة الدلالية. وهنا تتأكد حقيقة أنّ إرساء منظومة معيارية واضحة على نحو يراعي توصيات الهيئات المتخصصة، كفيل بتقليص الاضطراب الإملائي وضمان الاتساق عبر اللغات والوسائط، مع صون الهوية الإسمية وطبقاتها التاريخية.

بناء على ما سبق؛ يمكننا القول أنّ التعامل مع أسماء الأماكن بين العربية والفرنسية؛ يتطلب إدراك الخصائص الصرفية والتركيبية للعربية بوصفها لغة غنية بالسوابق واللواحق والملحقات، كحروف التعريف والعطف والجرّ والضمائر المتصلة، وهو ما يقتضي إجراء تحليل صرفي تركيبى دقيق لفك عناصر الاسم وفصل ما هو بنيوي وظيفي عما هو جزء من جذر الاسم قبل الشروع في الترجمة. وعندما لا تُفضي الترجمة الدلالية إلى مقابل دقيق أو راسخ الاستعمال، تُصبح الترجمة الصوتية خياراً مبرراً لصون هوية الاسم واستقرار مرجعيته. لذلك تُعدّ معيرة قواعد نقل الأعلام وتوحيدها من حيث اختيار نظام التهجئة؛ ومعالجة أداة التعريف وتمثيل الفونيمات غير المتقابلة؛ ضرورةً لتفادي تعدد الصيغ وتقليص التذبذب الكتابي عبر الخرائط والوثائق. (Fehri, Haddar, & Ben Hamadou, 2011).

4. الطوبونيميا والاستعمار:

إنّ أغلب الأدبيات الحديثة في دراسات الترجمة والطوبونيميا والتاريخ الكارتوغرافي تشير إلى أنّ السلطة الاستعمارية زيادة على احتلالها المجال الجغرافي؛ امتدّت إلى إعادة تسميته كممارسة للهيمنة الرمزية وإنتاج لمعرفة جغرافية تخدم خطاب القوة، ففي إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها على حدّ سواء، غيرت الإدارة الاستعمارية أنظمة التسمية التقليدية، إمّا بتحريف الأسماء الأصلية عبر تهجئات مغايرة أو نقل صوتي مُشوّه، وإمّا باستبدالها بأسماء أوروبية تُخلّد شخصيات ومناسبات ومفاهيم وافدة. وبهذا جرى تفرّيع الأسماء الأصلية من طبقاتها الدلالية والإثنوتاريخية، وتآكلت ذاكرة الخرائط التي كانت تعكس علاقة الجماعات بالمكان ومساراتها الدينية والاقتصادية والرمزية. وتؤكد أبحاث الديكولونيالية وتفكيك استعمار أسماء الأماكن؛ أنّ استعادة الأسماء الأصلية يعتبر خطوة تأسيسية في إعادة امتلاك المجال وبناء السردية الجمعية، لأنها تعيد وصل الاسم بسياقه اللغوي والثقافي وتحرّر الدلالة من وساطة التسمية الاستعمارية. (Uluocha, 2015, p. 186).

ظهرت أعمال تاريخية وأثرية مبكرة تُنتج معرفة عن الطوبونيميا الجزائرية من منظور فرنسي؛ يجمع بين البحث العلمي وخلفيات الهيمنة والتصنيف. ولعل أهمها دراسة اللساني أندريه بلجرين (Andrée Pelligrin) في سنة 1949 حول أسماء الأماكن في الجزائر وتونس بعنوان: (Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie.) (étymologie, signification). ويعتبر هذا العمل محطة أولى في الاهتمام الغربي بالطوبونيميا في الجزائر بخاصة وشمال إفريقيا بعامة، ومن الدراسات الجادة التي يصح الركون إليها. (Atoui, 1996, pp. 5-6) والحقيقة أن الاهتمام الفرنسي بتاريخ الجزائر وآثارها لم يأت من فراغ، بل تشكّل ضمن سياق معرفي وسياسي واسع، ارتبط بالاستشراق وبمشاريع المعرفة الفرنسية حول الجزائر وهو ما يفتح الباب لتحليل العلاقة بين إنتاج المعرفة عن المكان وبين السياقات الاستعمارية والاستشراقية التي احتضنت هذا الإنتاج.

إنه لغني عن البيان أنّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلّف إرثاً كثيفاً من التسميات الفرنسية، يتجاوز مع طبقات عربية وأمازيغية أقدم. وقد انطلقت غداة الاستقلال سياسات التعريب بوصفها مشروعاً لإعادة تنظيم الفضاء

العمومي لغويًا واستعادة المرجعية العربية الإسلامية، غير أنّ هذا المسار لم يُفض إلى إحياءٍ منهجيٍّ للتسميات الأمازيغية بحكم موقع الأمازيغية في السياسة اللغوية؛ حتى مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد أفضى هذا التعاقب التاريخي إلى مشهدٍ طوبونيمي متعدد الطبقات، متمثل في أسماء فرنسية مُترسّخة في الخرائط والمستندات الإدارية، وأسماء مُعرّبة أو بصيغة جديدة، إلى جانب أسماء أمازيغية ظلّت في كثير من الأحيان حيصة التداول الشفهي أو الذاكرة الحلية.

ويرى الباحث إبراهيم الزقوتي أن الفتوحات العربية وما تبعها من احتكاك لغوي، أحدثت تحولات في الأشكال اللغوية في البلدان المفتوحة، فلم تبقى التسميات ثابتة، إذ أعادت اللغات المتجاورة تشكيلها وفق أنظمة النطق والكتابة والتصنيف الاجتماعي للغة. وإنّ تعريب الأسماء غير العربية عند كتابتها بالحرف العربي، يترك آثارًا شكلية تُظهر تداخل العربية مع الأمازيغية داخل البنية الصرفية للاسم، وكتابة الأسماء الأعجمية بالحروف العربية لا تتم دائمًا بوصفها نقلًا محايدًا، فهي تُخضع الاسم لقوالب معروفة في العربية أو لمؤشرات تُفهم اجتماعيًا على أنها علامات أعجمية. وكمثال على ذلك شيوع أسماء تبدأ بحرف التاء، وهو ما يفسره الباحث بأنه نتيجة امتزاج البنى الأمازيغية بالعربية في تشكيل أسماء المواضع أو الأعلام، وليس مجرد اختيار اعتباطي. كما تُضاف أحيانًا عناصر أو لواحق لتأكيد أن الاسم غير عربي، أو لإلحاقه بنموذج صرفي مألوف عند التعريب، بما يجعل العلامة الصرفية نفسها تحمل دلالة ثقافية على هوية الاسم. (الزقوتي، 1997، الصفحات 8-15).

وتبرز الحاجة تبعًا لذلك، إلى مقارنة ديكلونالية تُعيد الاعتبار للأسماء الأصلية ضمن إطارٍ معياري واضح يوازن بين الاسم الذاتي (endonym) والاسم الغيري (exonym)، ويعيد ضبط علاقة التعريب بالنقل الصوتي، ويستند إلى مبادئ التقييس الدولية (UNGEGN) مع مراعاة الخصوصية الفونولوجية والإملائية للأمازيغية والعربية. فاستعادة الأسماء الأصلية ذات الشواهد التاريخية والمجتمعية الداعمة، تُعدّ إجراءً للحفاظ على الهوية والذاكرة، فيما يضمنُ الإظهار الثنائي أو الثلاثي للأسماء (أمازيغي/عربي/فرنسي) قابلية القراءة والاستعمال المؤسسي والسياحي. هكذا تتحول استراتيجيات التسمية من أداة لإعادة إنتاج علاقات القوة والهيمنة، إلى وسيلة لاستعادة الملكية المحلية وإبراز تنوعها اللغوي والثقافي، مع الحفاظ على الاتساق الكارتوغرافي والإداري عبر الزمن.

5. قيمة أسماء الأماكن كتراث غير مادي:

تُجمّع الأدبيات الأكاديمية في مجال الطوبونيميا ودراسات الذاكرة، على أنّ أسماء الأماكن هي في الحقيقة نصوصٌ تحتزّن طبقاتٍ من التاريخ الاجتماعي والسياسي واللغوي، ونافذة تفتح على الماضي بحكايات الهجرة والاستيطان ومسالك التجارة والحروب والثورات، وتعمل كمؤشّر هُويّاتي بالصيغ الصوتية والاشتقاقية التي تحملها؛ على الجماعات التي سمّت المكان أولًا، والجماعات التي أعادت تأويله لاحقًا (Mácha, 2023, p. 31) وفي السياقات متعدّدة اللغات، يغدو اسم المكان متعدد الطبقات؛ دالًّا أمازيغيًا قديمًا يُعاد تعريبه أو فرنسته، فتنشأ طباقيةً إسمية (stratigraphy) تُقرأ منها تحولات السلطة واللغة والذاكرة.

وتتبدى هذه الطباقية بجلاء في الجزائر، حيث يُنتج تعدّد اللغات أنظمة تسمية متجاوزة لذات الموضع، أو متداخلة في صيغة واحدة، بما يعكس تفاعل الهويات وتناوب المرجعيات الثقافية. هذا التعايش قد يُفضي إلى أسماء ذاتية مختلفة (endonyms) أو بروز أسماء غريبة (exonyms) راسخة في الخرائط والإدارة أو في الذاكرة الشفهية. وعليه فإن قيمة الاسم تتجاوز وظيفته التعيينية، إلى قدرته على حمل ذاكرة المكان وتمثيل تنوّعه اللغوي دون محو لطبقاته التاريخية. وانسجامًا مع هذا التصرّ، تُشدّد لجنة خبراء الأسماء الجغرافية التابعة لهيئة الأمم المتحدة؛ على أنّ صون الأسماء وترسيخ وعي عام بقيمتها يسهمان في حماية التراث الثقافي غير المادي وتعزيز التنوع الثقافي. ويقضي ذلك سياسات معرفية ولغوية تُراعي التوازن بين التقييس لضمان الاتساق الإداري والكارتوغرافي والحفاظ على الهوية لصون الدلالات التاريخية واللسانية، مع تبني ممارسات إظهار ثنائي أو ثلاثي حيث لزم الأمر، وتحديد قواعد دقيقة للترجمة والنقل الصوتي؛ تُحافظ على هوية الاسم وتسهل استعماله المؤسسي واليومي في آن واحد. بهذه المقاربة تُستعاد أسماء الأماكن بوصفها ذاكرة مقروءة للمجتمع، لا مجرد علامات على الخرائط.

6. تحليل المدونة:

اعتمدنا في هذه الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا لمدوّنة طوبونيميا جزائرية، استُقيت من مصادر رسمية (خرائط ومعاجم أسماء الأماكن) ومن مراجع تاريخية ولسانية مُحكّمة. وشملت العينة طيفًا متنوعًا من الأمثلة؛ أسماء معالم طبيعية من جبال وأودية وأحواض وصحاري ذات أصول عربية وأمازيغية وفرنسية، وأسماء مستوطنات حضرية وقروية قديمة وحديثة، وأسماء شوارع وأحياء أُعيدت تسميتها بعد الاستقلال، وأسماء هجينة تتجاوز فيها طبقات لغوية متعدّدة، من قبيل «عين طاية» و Grand Erg Oriental.

وجرى تحليل المدوّنة وفق محورين متكاملين:

- الأصل اللغوي والبنية الداخلية للاسم: وذلك بتعيين اللغة الأصلية (العربية/الأمازيغية/الفرنسية) وتمييز مكونات الاسم بين العنصر النوعي أي المعرّف لطبيعة المعلم، والعنصر الخاص وهو المسمّى بعينه، بالإضافة للصفات الملحقة؛ استنادًا إلى الأدبيات التي تؤثّق تعدّد الأصول والتراكيب الهجينة في الطوبونيميا الجزائرية.
- استراتيجيات الترجمة والتمثيل الكتابي: عبر فحص طرائق نقل العنصر النوعي إلى العربية مثل مقابلة *Oued* بـ «وادي»، ومآلات التعامل مع العنصر الخاص مثل: *Kabylie* «القبائل»، مع الاستناد لإرشادات بوابة اللغة الكندية التي تُوصي كقاعدة عامة؛ بعدم ترجمة العنصر الخاص إلا لضرورات مبيّنة، وبموازنة الترجمة الدلالية والنقل الصوتي (Transliteration) بحسب مقتضى الحال. وإلى جانب ذلك تم استقراء السياسات اللغوية الرسمية كقوانين اللغة وبرامج التعريب والأمزغة، للاستيضاح أثرها المؤسسي على ممارسات التسمية، كما تم الوقوف على ما توفر من وثائق العهد الاستعماري وما تلاه، لرصد اتجاهات تغيير الأسماء وإعادة تسميتها وضبطها في الخرائط

والسجلات الإدارية. بهذه المقاربة أمكن ربط البنية الإسمية بسياقاتها التاريخية والمعارية، وتبين أن تفاعل العوامل اللغوية والسياسية هو المحدد الأبرز لمسارات التحول الطوبونيمي في الجزائر.

1.6 أصول لغوية متعددة:

أظهر تحليل المتن الطوبونيمي أنّ المشهد الجزائري يتأسس على تعدّد لغويّ وثقافيّ راسخ؛ إذ تتجاور أسماء عربية خالصة مثل: «الجزائر» «وهران» مع أسماء أمازيغية مثل: «تيزي وزو» «بجاية»، إلى جانب تسميات فرنسية تعود في معظمها إلى الحقبة الاستعمارية من قبيل *Fort National* وغيرها. كما برزت صيغ هجينة تمزج بين عناصر من أكثر من لغة، مثل *Grand Erg Occidental* التي تتكوّن من «Grand» وصف فرنسي بمعنى كبير، و«Erg» وهو مصطلح عربي دال على الكُثبان الرملية، و«Occidental» وهي تحديد جهوي غربي. ويُشير هذا التنضيد اللغويّ من العربي والأمازيغي إلى الفرنسي، ومن الخالص إلى الهجين، إلى تاريخ طويل من التماسّ والاحتكاك نتجت عنه طبقاتٍ إسميّة متعاقبة تعكس تحولات السلطة والتداول الثقافي عبر الزمن. بهذه القراءة تُفهم الأسماء بوصفها آثراً لغويةً تُجسّد ذاكرة المجال الجغرافي ومسارات تشكّله الاجتماعي والسياسي.

تكشف المعطيات بوضوح أنّ أسماء الأمكنة في الجزائر تتكيّف بحسب لغة الكتابة ومعاييرها الإملائية والاصطلاحية. فاسم تيزي وزو يُمثّل في الفرنسية بصيغة *Tizi Ouzou*، بينما يكتب بالعربية «تيزي وزو»، ومعناه في التأويلات الشائعة «ممرّ أشجار» أي ممرّ جبلي مخفوف بنباتٍ معيّن. كما يُعدّ اسم القبائل (*Kabylie*) تعريباً متداولاً لصيغة أمازيغية قريبة (*Taqbaylit*)، بما يعكس انتقال الاسم بين منظومات صوتية وكتابية مختلفة. وفي (وادي ميزاب) يتجاور العنصر النوعي العربي «وادي» مع العنصر الخاص الأمازيغي «ميزاب»، بينما تُحافظ الفرنسية على هذا التنضيد بصيغة *Oued Mzab*؛ ويتكرر النمط ذاته في أسماء أخرى عديدة مثل واد تليلات (*Oued Tlélat*).

تعبّر هذه الأمثلة عن لا تجانسٍ ترجيحي في طرق نقل الأسماء بين اللغات الثلاث، إذ يلاحظ تذبذبٌ بين الترجمة الدلالية والنقل الصوتي، وتفاوتٌ في تمثيل أداة التعريف وتعدّد في صيغ الرومنة، وهو ما يدلّ على غياب قواعد موحّدة تُنظّم المعالجة الترجيحية للعناصر النوعية والخاصّة على السواء. وعليه تبرز الحاجة إلى منهجية تتبنّى مبادئ واضحة لتمييز ما يُترجم ممّا يُنقل صوتياً، وتُحدّد أنظمة التهجئة والرومنة المعتمدة، بما يضمن الاتساق عبر الخرائط والوثائق والآلات ويحفظ في الآن ذاته هوية الاسم وطبقاته التاريخية.

2.6 استراتيجيات ترجمة الجزء النوعي:

يتّضح أنّ ترجمة العنصر النوعي ترتبط على نحو وثيق باللغة المستقبلية، فعند نقل الأسماء العربية إلى الفرنسية يُستعاض في الغالب عن العنصر النوعي بمقابلته الفرنسي المعياري مثل: *Mont* لـ«جبل»، و *Lac* لـ«بحيرة»، اتساقاً مع المبادئ الموصى بها في الإرشادات الكندية. ومع ذلك نجد أن بعض الوثائق الرسمية تترك العنصر النوعي العربي دون ترجمة تفادياً للالتباس الدلالي أو التضاعف الشكلي، كما في «El Oued» التي تبقى بصيغتها الأصلية. ويُفضي هذه

الازدواجية التطبيقية إلى تباينات بين الخرائط ومصادر البيانات، لغياب سياسة واضحة وموحدة تحكم القرار الترجمي في هذا الموضع.

وعلى العكس من ذلك، حين تُنقل الأسماء الفرنسية إلى العربية يُترجم العنصر النوعي عادة ترجمة كاملة مثل: *Mont des Oliviers* «جبل الزيتون»، بينما تتم معالجة العنصر الخاص في الغالب بالنقل الصوتي (Transliteration) حفاظاً على هوية الاسم، أو يُترجم دلاليًا عند توافر مبرر وظيفي أو تداولي. فمثلاً *Fort de l'Empereur* يمكن نقلها صوتيًا إلى «فورت دو لامبور»، أو دلاليًا إلى «قلعة الإمبراطور» بحسب سياق الاستعمال وغايته. وتؤكد هذه الحالات القاعدة العامة الموصى بها في أدبيات التسمية، وهي الإبقاء على العنصر الخاص دون ترجمة، ما لم يكن توصيفيًا خالصًا أو مبهمًا يحتاج إلى إيضاح، وبذلك يتحقق التوازن بين الدقة المرجعية وقابلية القراءة عبر اللغات المختلفة.

3.6 التعريب والأمزغة والفرنسة:

أطلقت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال مشروعًا ممنهجًا لتعريب أسماء الأماكن، بغية القضاء على الرموز الكولونيالية وإعادة موضعة الهوية اللغوية في الفضاء العمومي، فاستبدلت تسميات فرنسية راسخة بأسماء عربية؛ منها *Philippeville* مقابل سكيكدة. غير أنّ هذا المسار لم يكن في بداياته متكافئًا مع الأسماء الأمازيغية؛ إذ حلت صيغ عربية محلّ بعض هذه التسميات، ما ترتّب عنه فقدّ لطبقاتٍ إسمية أصيلة، وهو ما تصفه الأدبيات الإفريقية بتشويه ذاكرة المجتمعات عبر سياسات إعادة التسمية.

ومع الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية ثم رسمية، شهدت الفترة اللاحقة حراكًا لاستعادة الأسماء الأصلية وإدماج منظومة تيفيناغ إلى جانب العربية والفرنسية، بما يعزّز الظهور الثنائي والثلاثي للاسم ويوطّد طبقاته التاريخية. وقد ظلّ الحضور الفرنسي قائمًا بفعل الوظائف التعليمية والإدارية، فتواصل استخدام تسميات استعمارية للشوارع الكبرى بخاصة في عدد من المدن، كما بقيت الصيغ الفرنسية بارزة في الخرائط الطبوغرافية والوثائق الفنية. ويكشف هذا التوازي بين التعريب واستعادة الأمازيغية واستمرار الأثر الفرنسي، عن مشهد طوبونيمي مركّب يُدار عند تقاطع السياسة اللغوية مع مقتضيات التقييس «cartographique»، ويستدعي تلافياً لتنافر المعايير، وإطارًا مرجعيًا موحدًا يصون الهوية الإسمية ويضمن اتساقها عبر الوسائط والمؤسسات.

4.6 الإشكالات الصرفية في النقل بين اللغات:

يُتسم نقل الأسماء المواقعية من العربية إلى الفرنسية بتعقيدات صرفية وتركيبية ناجمة عن التصاق أدوات التحديد والروابط والضمائر ببنية الاسم، بما يقتضي إجراء تحليل مسبق لفكّ هذه الملحقات قبل اعتماد النقل الصوتي أو الترسيم الحرفي. وتباين معالجة أداة التعريف «ال» بين الدمج والحذف وفق العرف الاستعمالي؛ فالصيغة الفرنسية *Alger* تمثل شكلاً تاريخيًا مُعَيَّرًا ومستقرًا، بينما تُكتب أسماء أخرى بصيغٍ تُظهر الأداة أو تُسقطها جزئيًا، كما في *El Eulma*

«العَلَمَة» El Khroub «الخروب». وتبرز أدبيات المعايير -ومن ذلك تقارير UNGEGN- أن استيعاب أداة التعريف العربية في الفرنسية يُنتج أشكالاً متعددة بحسب السياق الصوتي اللاحق (Ech، Ed، Al، El...)، ما يستلزم قواعد موحدة تضبط موضع الأداة وتمثيلها وتمنع التذبذب بين الخرائط والوثائق.

وتتفاقم هذه الإشكالات عند نقل الأسماء الأمازيغية، بسبب وجود فونيمات لا تجد لها نظيراً مباشراً في العربية أو الفرنسية؛ فالصوت /v/ مثلاً يُمثّل في الأمازيغية بحرف □ (تيفيناغ)، ويُقابله في اللاتينية غالباً gh (وأحياناً g)، ما يفرض اعتماد منظومة ترسيم حربي؛ واضحة ومتسقة عبر اللغات الثلاث. وعليه فإنّ توحيد سياسات التفكيك الصربي ومعايير الرومنة وتمثيل الفونيمات غير المتقابلة هو شرط لازم لتحقيق الاتساق الكتابي وصون الهوية الإسمية ومرجعيتها التاريخية.

5.6 إعادة تسمية الأماكن بعد الاستقلال:

استعادت الجزائر عقب الاستقلال طيقاً واسعاً من التسميات العربية والأمازيغية، غير أنّ مسار الاستعادة اتّسم بالانتقائية والتدرّج المؤسسي. فأعادت تسمية مدن ومراكز استعمارية بارزة، منها *Orléansville* التي أصبحت «الشلف»، و *Boghari* التي تحوّلت إلى «قصر البخاري»، و *Fort National* التي استُبدلت بـ«الأربعاء ناث إيراثن»، بينما استمرّت تسميات أخرى بصيغتها الفرنكوفونية في بعض الأطر الإدارية أو التداول الدولي، كما في *Oran* الموازي لـ«وهران». وتُبرز هذه الازدواجية بين الاسم الذاتي (Endonym) والاسم الغيري (Exonym) إشكال توحيد السياسات الإسمية وإحكامها؛ إذ تُنشئ تبايناً بين الاستعمال المحلي المكرّس للهوية اللغوية والتاريخية، وبين أعراف الخرائط الدولية وقواعد البيانات العالمية. وبناء على هذا تبدو الحاجة ماسةً إلى إطارٍ تقييسي واضح يحدّد أولويات الإظهار (الذاتي أو الغيري)، ويُقنّن معايير النقل والترجمة، بما يضمن الاتساق عبر الوثائق والخرائط واللافتات من دون التفريط برصيد الذاكرة الثقافية.

7. مناقشة النتائج:

تُظهر النتائج أنّ أسماء الأماكن في الجزائر تتجاوز وظائفها التعيينية إلى أداء دورٍ ذاكريّ؛ إذ تُؤرّخ لمسارات اجتماعية وثقافية متعاقبة، وتُسجّل وقائع الهجرة والاستيطان والصراع والتحوّلات. ووفقاً للوثائق الأسمية ذات الصلة بالأسماء الجغرافية، تُعدّ الطوبونيميا مستودعاً لسرديات الجماعات المحلية ومراحل تشكيلها التاريخي. وتكشف التعددية اللغوية الجزائرية عن طبقاتٍ إسمية متراكبة، تعكس الأثر الأمازيغي والعثماني والعربي والفرنسي، بما يجعل منظومة التسميات سجلاً تاريخياً للتفاعل الثقافي وتناوب المرجعيات. ومن ثمّ فإنّ التعامل مع هذه الأسماء يجب أن يراعي صون طبقاتها الدلالية والتاريخية بوصفها جزءاً من التراث الثقافي غير المادي، لا أن ينحصر في البعد الإجرائي للتقييس.

حسب الخبرة التاريخية فإنّ الإدارة الاستعمارية قد عمدت إلى إعادة تسمية عدد كبير من المواقع بغية فرض هوية فرنسية على المجال الجغرافي، وهو ما ترتّب عليه محو جزئي لمعاني الأسماء الأصلية؛ واستنزافٌ للذاكرة المحلية على نحو تؤكدته

أدبيات «تفكيك استعمار التسميات». وقد شكّلت سياسات ما بعد الاستقلال لاستعادة الأسماء العربية والأمازيغية محاولة لإعادة وصل الاسم بسياقه اللغوي والثقافي، غير أنّ تأخر الاعتراف المؤسسي بالأمازيغية حال دون إحياء منهجي لبعض الأسماء الأصلية. ويُبرز هذا المسار أنّ الحوكمة اللغوية تمثل عاملاً حاسماً في صون الطوبونيميا، وأن اختلال التوازن والإنصاف بين اللغات يفضي إلى تذبذب اصطلاحى وإلى خسارة تراثية تطلّ الذاكرة الجمعية وتمثيلات الهوية في الفضاء العام.

إن المقارنة البينية للعربية والفرنسية والأمازيغية؛ تظهر تفاوتاً ملحوظاً في معالجة العنصر النوعي للأسماء الجغرافية، ولا سيما في ظل غياب معايير وطنية مُحكّمة. فعلى الرغم من اتفاق الإرشادات المتخصصة على قاعدة عامة مؤداها تركّ العنصر الخاص دون ترجمة حفاظاً على هوية الاسم ومرجعياته، فإن التطبيق الفعلي يختلف باختلاف المناطق والوسائط، فتتولّد صيغٌ متعدّدة للتسمية الواحدة، ويزداد التذبذب حين يتعلّق الأمر بتمثيل أداة التعريف العربية «ال» في اللغات الأخرى؛ إذ تتجاوز كتابات مثل El Oued و Oued El...، بل وتتبدّل صيغ الدمج والانفصال بحسب السياق، بما ينمّ عن خلل معياريّ يمسّ الخرائط واللافتات وقواعد البيانات.

وتؤكد هذه الاختلالات الحاجة الماسة إلى هيئة وطنية تُعنى بتوحيد سياسات النقل الصوتي (transliteration) ومعالجة التعريب والأمزغة والفرنسة، وفق إطار يراعي التراث والهوية ويضمن الاتساق عبر المؤسسات. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من تجربة UNGEGN التي تُوصي بتشكيل لجان وطنية لتقوم الأسماء وتنسيقها، وإنشاء معجم وطني (gazetteer) يُدرج الصيغ المعيارية والبدائل التاريخية واللغوية، ويضع قواعد صريحة لترجمة العنصر النوعي وتمثيل العنصر الخاص وأداة التعريف، مع الإحالة إلى المراجع الصوتية والإملائية المعتمدة. إن تفعيل هذا المسار المؤسسي كفيلٌ بتقليص التذبذب وصون طبقات الاسم التاريخية، وتقديم نموذج موحد قابلٍ للاستخدام العلمي والإداري والسياحي.

تدلّ الشواهد المؤسسية على أنّ السياسات اللغوية في الجزائر عقب الاستقلال، انصرفت إلى تعريب الإدارة والتعليم بوصفه خياراً لبناء هوية وطنية موحّدة، وهو ما ترتّب عليه تهميشٌ نسبيّ للأمازيغية وقد انعكس هذا الترتيب الهرمي على المشهد الطوبونيمي، إذ تعرّضت طائفةٌ من الأسماء المواقعية إلى الإحلال أو التحوير، إلى حين الاعتراف الرسمي اللاحق بها؛ حيث برزت مبادرات جادة لاستعادة هذه الأسماء وإظهارها، غير أنّها ما تزال تصطدم بعوائق وبفجوات معرفية لدى بعض الفاعلين الاجتماعيين. وفي المقابل تستمرّ الفرنسية بحضور وازن في الخرائط والإجراءات الإدارية باعتبارها لغةً وسيطاً تاريخية، بما يعكس أثراً مستداماً للإرث الاستعماري. وتبعاً لذلك، تبدو الحاجة ملحّة إلى سياسة لغوية متوازنة تُنصف اللغات الوطنية كافة، وتؤسّس لقواعد تسمية وتمثيل كتابي متناسقة تضمن الحضور العادل للعربية والأمازيغية ومواقع استعمال الفرنسية في الفضاء العام، صوناً للذاكرة الثقافية وتحقيقاً للاتساق المؤسسي والكارتوغرافي.

ومن الجدير بالذكر أن الوثائق الأُمّية تُنبّه إلى هشاشة الأسماء الجغرافية وضرورة بناء وعي عمومي بقيمتها الثقافية، فكثيراً ما تُغيّر أسماء الشوارع والأحياء من دون إشراك السكان أو إعلامهم، بما يقطع خيطاً من الروابط التاريخية والرمزية التي تشدّ الناس إلى أمكنتهم. لذلك ينبغي أن تُدار قرارات إعادة التسمية الواقعية بشكل تشاركي يضع المجتمعات المحليّة في قلب العملية، ويُرسّخ الفكرة بأنّ الاسم مكوّن من مكوّنات الهوية والذاكرة. وفي هذا الإطار يمكن للمدرسة والإعلام على حدّ سواء؛ أن يضطلعوا بدورٍ توعويّ وتربوي وثقافي في إحياء الأسماء المحليّة الأصيلة وشرح دلالاتها ومسارقاتها التاريخية، بما يعزّز صون التراث الثقافي غير المادي ويعيد وصل الناس بأماكنهم.

8. خاتمة:

تُشكّل الطوبونيميا الجزائرية أرسيفاً حيّاً تتجاور فيه العربية والأمازيغية والفرنسية ضمن طبقات إسمية متعاقبة؛ تعكس تاريخاً مركّباً من الحضارات والاستيطان والهيمنة الاستعمارية. فالأسماء الموضوعية هي اصطلاحات تعيينية، لكنها رموزٌ دلالية أيضاً؛ تحمل ذاكرة المكان وهويّة جماعته، وتفصح في بنيتها الصوتية والاشتقاقية ومسارات تدوينها؛ عن تواريخ اجتماعية وسياسية ولغوية متشابكة.

وقد بيّنت التحليلات وجود تعددية واضحة في الأصول اللغوية للأسماء الطوبونيمية، وتباين ملحوظ في طرائق ترجمتها وكتابتها بين اللغات الثلاث؛ إذ تتأرجح السياسات العملية بين الترجمة الدلالية للعنصر النوعي (generic) والإبقاء على العنصر الخاص (specific) دون ترجمة، وبين النقل الصوتي (transliteration) وفق تقاليد رومنة غير متجانسة. كما يتبدّى أثر السياسة اللغوية والحقبة الاستعمارية في تكريس صيغ بعينها وإقصاء أخرى، بما ينعكس على خرائط الإدارة والفضاء العمومي. وتُظهر المقارنة بين المصادر الرسمية والتداول الشعبي فجواتٍ معتبرة ناجمة عن غياب إطار معياري موحد يحدّد قواعد الترجمة والرومنة وتمثيل أداة التعريف ومعالجة الفونيمات التي لا توجد لها مقابلات في اللغة المستقبلية.

وعليه تؤكد نتائج الدراسة على ضرورة إرساء منظومة معيارية وطنية منسجمة مع مبادئ الهيئات الدولية المختصة، تُقنّن العلاقة بين الاسم الذاتي (endonym) والاسم الغيري (exonym)، وتضبط استراتيجيات الترجمة والنقل الصوتي والإظهار الثنائي والثلاثي، بما يكفل الاتساق بين الخرائط واللافتات وقواعد البيانات، ويحفظ في الوقت ذاته الرصيد الرمزي والحمولة الذاكراتية للأسماء بوصفها جزءاً من التراث الثقافي غير المادي. كما تتأكد أهمية إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُعنى بتقييس أسماء الأماكن، وتتولى مهمّة توحيد سياسات التسمية والنقل الحرفي بين اللغات الثلاث، وإعداد دليل معياري منسجم مع المعايير الدولية. وتُكلّف هذه الهيئة بإنشاء معجم وطني محدث يضمن توثيق الأشكال المعتمدة والمتداولة مع بيان أصولها اللغوية وتاريخها الدلالي وقواعد كتابتها ورومنتها، بالإضافة إلى تحقيق الاتساق بين الخرائط واللافتات وقواعد البيانات الرسمية. ويُفترض أن يكون هذا المعجم قابلاً للتحديث ومتكاملاً مع الأنظمة الجغرافية والإدارية، بما يجمع بين الوظيفة العلمية والتنظيمية، ويحفظ في الوقت ذاته البعد التاريخي والرمزي للأسماء.

كما نؤكد على ضرورة التعامل مع أسماء الأماكن الأصلية بوصفها مكوّنًا هامًا من مكوّنات التراث الثقافي غير المادي، بما يقتضي إدراجها ضمن القوائم الوطنية والدولية ذات الصلة، والعمل على توثيق الأسماء الأمازيغية المستبعدة أو المحوّرة واستعادتها في ضوء مقارنة علمية وتشاركية. وتبرز إلى جانب ذلك أهمية تبني سياسة لغوية شاملة تعترف بالتعدد اللغوي في الجزائر، وتضمن حضور العربية والأمازيغية إلى جانب الفرنسية في الفضاء العمومي بما يحفظ الطبقات التاريخية للاسم ويعزز اتساقه المعياري. ونضيف أن صون أسماء الأماكن ليس مهمّة مؤسسية أو تقنية صرفة، إذ يقتضي أيضًا برامج للتواصل والتثقيف العمومي تُعرّف بقيمتها اللغوية والثقافية، وتُشرك المجتمعات المحلية في قرارات التسمية وتحديثها. ومن شأن هذا التوجه أن يدعم حفظ الذاكرة الجماعية ويعزز الشعور بالانتماء إلى الفضاء المشترك، ويضمن استمرارية الممارسات الإسمية في بعدها التراثي والثقافي عبر الزمن.

ختامًا، تُظهر الطوبونيميا في الجزائر أنّ أسماء الأماكن تمثّل بني رمزية كثيفة تُوطّر علاقة المجتمع بمكانه وتكشف تعالق اللغة بالذاكرة والسلطة. فلقد تبين من خلال هذا البحث أنّ الطبقات الإسمية العربية والأمازيغية والفرنسية تُجسّد تاريخًا اجتماعيًا وسياسيًا متشابكًا، وأنّ طرائق الترجمة والتمثيل الكتابي بين التعريب الدلالي والنقل الصوتي قد تُفضي في غياب إطار معياري؛ إلى فقد دلالي وتشطّ في الهوية البصرية للفضاء العام. ومنه يشكّل الحفاظ على أسماء الأماكن وإعادة تنظيمها وفق معايير دقيقة ضرورة معرفية وثقافية لصون الذاكرة الجماعية، من خلال تحقيق التوازن بين الاسم الذاتي والاسم الغيري، وتقنين قواعد الرومنة وتمثيل أداة التعريف والإظهار متعدد اللغات. وبذلك يغدو العمل في الطوبونيميا التزامًا ثقافيًا وأكاديميًا طويل الأمد، من حيث أنه يتولى مهمات تحرير الذاكرة من تشويش الاستعمار وارتجال الإجراءات، وينقلها دقيقة وحيّة إلى الأجيال المقبلة.

9. قائمة المراجع:

- فرانسواز زونابند. (2006). *الإسم. في: معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا*. (مصباح الصمد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- مُجد البركة. (2012). *الطوبونيميا بالمغرب الإسلامي: مقدمات في الفهم*. في: *الطوبونيميا بالمغرب الإسلامي أو ضبط الأعلام الجغرافية*. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- موسى إبراهيم الزقوتي. (1997). *أسس الأسماء الجغرافية*. الأردن: المركز الجغرافي الملكي الأردني.
- Brahim Atoui. (1996). *Toponymie et espace en Algérie. Thèse de doctorat, sous la direction de Marc Côte*. Marseille, Université de Provence Aix-Marseille I, France.
- H Fehri, K Haddar, و A Ben Hamadou. (2011). *Recognition and translation of Arabic named entities with NooJ using a new representation model* تم الاسترداد من Association for Computational: <https://aclanthology.org/W11-4418.pdf>
- M Margouma. (2008). *La toponymie algérienne : lecture préliminaire de la dénomination de l'espace* من الاسترداد <https://espritcritique.hypotheses.org/files/2020/05/esp1101article08.pdf>.
- N. O Uluocha. (2015). *Decolonizing place-names: Strategic imperative for preserving indigenous cartography in post-colonial Africa*. *African Journal of History and Culture*. (9) 7.
- P Mácha. (2023). *Wherein lies the heritage value of place names ?* *Journal of the International Council of Onomastic Sciences*.
- P Woodman. (2014). *The interconnections between toponymy and identity* تم الاسترداد https://cbg.uvt.ro/wp-content/uploads/2022/04/06_ARTICOL_WOODMAN.pdf
- Review of Historical Geography and Toponomastics: https://cbg.uvt.ro/wp-content/uploads/2022/04/06_ARTICOL_WOODMAN.pdf
- Translation Bureau, T. (2025). *Geographical names: Translation – Writing Tips Plus*. . Récupéré sur Language Portal of Canada: <https://www.noslangues-ourlanguages.gc.ca/en/writing-tips-plus/geographical-names-translation>
- UN Group of Experts on Geographical Names UN Group of Experts on Geographical Names. (2024). *The role of geographical names in preserving cultural heritage*. United Nations Statistics Division.